

Distr.: General
27 June 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من الممثل الدائم لرواندا
لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة رواندا
في نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وقد أعدتُ تقرير التقييم تحت مسؤوليتي، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين
في مجلس الأمن.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوجين - ريتشارد غاسانا

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموجهة من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة رواندا (نيسان/أبريل ٢٠١٣)

مقدمة

في نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ٢٩ جلسة تتعلق بشكل رئيسي بحالات نزاع محددة، بيد أنها شملت أيضا مناقشات مواضيعية لمسائل من قبيل منع نشوب النزاعات في أفريقيا، والعنف الجنسي في النزاع، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ومن تلك الجلسات، أجرى المجلس مناقشتين مفتوحتين، وقدم سبع جلسات إحاطة، وعقد ١٤ جلسة مشاورات مغلقة، وجلستين خاصتين، وجلسة واحدة للبلدان المساهمة بقوات شرطة. وعلاوة على ذلك، دعا رئيس المجلس إلى عقد جلسة تحاور غير رسمية في ٢٦ نيسان/أبريل. كما اتخذت ثلاثة قرارات.

وكانت الدورة المواضيعية المركزية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ الإحاطة المقدمة في ١٥ نيسان/أبريل عن "السلام والأمن في أفريقيا: منع نشوب النزاعات في أفريقيا: معالجة الأسباب الجذرية". وفي تلك الجلسة التي ترأستها وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا لوزير موشيكويابو، درس المشاركون كيف يمكن للمجلس أن ينمي ثقافة منع نشوب النزاعات ونظروا في إدارته اليومية للنزاعات.

وأتخذت ثلاثة قرارات في يوم واحد في ٢٥ نيسان/أبريل. كما أصدر المجلس بيانا رئاسيا في ١٥ نيسان/أبريل. وصدر ما مجموعه ثمانية بيانات صحافية. واتفق الأعضاء أيضا على "عناصر للصحافة"، ألقاها رئيس المجلس في ١٨ نيسان/أبريل.

ولدى إعداد التقييم الشهري الحالي، أخذت رواندا علما بمذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/922) التي أعاد فيها أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بتعزيز كفاءة وشفافية عمل المجلس. وأقروا تحديدا بفائدة التقييمات الشهرية في تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الجوانب الرئيسية لعمل المجلس خلال ذلك الشهر.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

أجرى أعضاء المجلس مشاورات مغلقة في ٩ نيسان/أبريل لمناقشة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين

العام ورئيسة المكتب المتكامل مارغريت فوغت إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق التداول بالفيديو من بانغي.

وأفادت الممثلة الخاصة إن الوضع السياسي لا يزال متقلبا إلى حد كبير في أعقاب التغيير غير الدستوري للسلطة في آذار/مارس ٢٠١٣. ففي ٣١ آذار/مارس، أنشئت حكومة انتقالية نصّب فيها قائد ائتلاف سيليكال للمتمردين ميشال دجوتوديا نفسه رئيسا واحتفظ فيها أيضا بحقيبة وزير الدفاع. وكان هذا التغيير غير الدستوري للسلطة في بانغي موضع إدانة بالإجماع.

وفي أعقاب تلك التطورات، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مؤتمر قمة استثنائية لرؤساء الدول في نجامينا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وافق فيه القادة على إنشاء مجلس انتقالي وطني مهمته انتخاب ثلاثة قادة هم رئيس الدولة ونائب الرئيس ورئيس المجلس الانتقالي الوطني. وسيُمنح هذا المجلس مهلة تراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية.

وأشادت الممثلة الخاصة برؤساء الدول لإعادة وضعهم اتفاقات ليرفيل المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على مسارها الصحيح، وقالت إن هذه الاتفاقات ضرورية لاستعادة الشرعية في البلاد.

وكان الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهور بعد استيلاء تحالف سيليكال على السلطة، واتسم باتساع نطاق أعمال النهب وقطع الطرق وسرقة السيارات نتيجة لعجز السلطات الجديدة في بانغي عن بسط سيطرتها على المستويين السياسي والأمني. وشهد الوضع الإنساني تدهورا بدوره. وقالت إن انتهاكات حقوق الإنسان شكلت مدعاة للقلق وأشارت إلى حصول عمليات استهداف بالقتل، فضلا عن الاعتقالات وعمليات الاحتجاز التعسفية والاعتصام. وكانت التقارير التي أفادت عن تجنيد الأطفال من قبل مختلف فصائل سيليكال مدعاة للقلق بشكل خاص.

وفي بيانات أدلى بها في أعقاب تلك الإحاطة، رحب أعضاء المجلس بنتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في ٣ نيسان/أبريل، وأعادوا فيها تأكيد دعمهم لجهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودانوا انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني المتدهور، ودعوا قادة سيليكال إلى ضمان الوصول إلى المتضررين من دون إعاقة.

واعتبر بعض أعضاء المجلس أنه ينبغي لعدم الاستقرار الحالي في البلاد ألا يعرقل الجهود المستمرة لمكافحة جيش الرب للمقاومة في المنطقة. وفي معرض إدانة التغيير غير دستوري للسلطة، كرر بعض الأعضاء تأكيد دعمهم للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذه القضية، ورأوا إنه ينبغي عدم القبول بالوضع السياسي الجديد في بانغي باعتباره أمرا واقعا. كما جرى التأكيد على أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى ضرورة أن يكون هذا التعاون متسقا ومنسقا.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان بعد زيارته الأخيرة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، إحاطة إلى أعضاء المجلس في المشاورات. وقال إن الوضع الأمني آخذ بالتدهور وتحدث عن شيوع مناخ يسوده الإفلات من العقاب. ورأى أن الوضع الإنساني يزداد تفاقما وأن تقدما محدودا أُحرز لمواجهة هذا المنحى.

وفي أعقاب تقييم وكيل الأمين العام للوضع الأمني والإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم وإدانتهم للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلد. وأشادوا بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة الوضع، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في ١٨ نيسان/أبريل في نجامينا. وحظي بالترحيب القرار الصادر عن مؤتمر القمة بزيادة عدد أفراد بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل معالجة الوضع الأمني المتدهور. وأعاد الأعضاء التأكيد أن اتفاقات ليرفيل ما زالت تشكل الأساس لإيجاد حل دائم وسلمي.

وفي أعقاب المشاورات، أصدر المجلس بيانا صحافيا أعرب فيه أعضاؤه عن قلق شديد إزاء الوضع الإنساني والأمني المتدهور وضعف مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعوا قادة سيليككا إلى ضمان امتناع كل الجماعات المسلحة التابعة لسيليككا عن القيام بجميع أعمال العنف وإلى إعادة جمعهم دون تأخير في مواقع التجميع، وفقا لاتفاقيات ليرفيل، كما دعوا جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. وأعربوا عن قلق جدي إزاء التقارير التي أفادت عن حصول انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات، وشددوا على وجوب محاسبة المسؤولين.

كوت ديفوار

في ١٦ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إدموند موليه عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ثم أجرى الأعضاء مشاورات مغلقة لمناقشة العملية وللإستماع إلى إحاطة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار غيرت روستال (غواتيمالا).

ورأى الأمين العام المساعد أن كوت ديفوار أحرزت تقدماً منذ أزمة ما بعد الانتخابات وانتقلت إلى مرحلة جديدة من بناء السلام. ومع ذلك، ما زال السلام والاستقرار في البلاد يواجهان تهديدات بما في ذلك من المتورطين في شبكات تابعة للنظام السابق. وأضاف أن الوضع الأمني في المنطقة الحدودية مع ليبيريا تحسن بشكل ملحوظ رغم التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. واعتبر أن الاجتماع الرباعي المعقود في ٥ نيسان/أبريل في مونروفيا الذي ضم حكومتَي ليبيريا وكوت ديفوار بالإضافة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، شكّل تطوراً إيجابياً في تعزيز التعاون عبر الحدود.

وقبل الانتخابات المحلية في كوت ديفوار التي كان من المقرر إجراؤها في ٢١ نيسان/أبريل، كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقدم دعماً محدوداً للجنة الانتخابية المستقلة. وكان الحزب الحاكم السابق اختار عدم المشاركة في الانتخابات، وذلك رغم الجهود المبذولة لتشجيعه على شغل موقعه السياسي المشروع. وفي ما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في المصالحة والانصهار الاجتماعي، لا يزال التقدم المحرز بطيئاً. ومن الضروري أن يسوق البلد إلى العدالة مرتكبي الجرائم الجسيمة، أيّاً كان انتماءهم السياسي، بغية إنهاء دورة الإفلات من العقاب وبناء ثقافة قائمة على المحاسبة.

وقال الممثل الدائم لكوت ديفوار إن استقرار الوضع الأمني كان من الأولويات التي يعتمد عليها ترسيخ التقدم المحرز. وأضاف أن الحكومة كانت تتخذ تدابير في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مجال تدريب المقاتلين السابقين ودمجهم. واعتبر أن تحقيق المصالحة الوطنية هو التزام أخذته بلاده على نفسها وأن الرئيس تعهد بمكافحة الإفلات من العقاب. وقال إنه في حال المضي في خفض التدريجي للعملية، ينبغي أن يترافق ذلك وتخصيص مزيد من الموارد، كما طلب نشر منظومة جوية من دون طيار لمراقبة المنطقة الحدودية مع ليبيريا.

وفي أثناء المشاورات، لخص رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار النتائج الرئيسية التي توصل إليها فريق الخبراء الواردة في تقريره النهائي (S/2013/228)، مشيراً إلى حصول انتهاكات عدة لحظر السلاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإلى تواصل الاستخراج غير المشروع للماس.

ووافق أعضاء المجلس في بيانهم على أن انتهاكات نظام الجزاءات قد تؤدي إلى تهديدات أمنية خطيرة في كوت ديفوار. ورحب بعضهم بالتقدم المحرز. وقال بعض الأعضاء في معرض تطلعهم إلى الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥، إن التركيز ينبغي أن ينصبّ على ضمان إجراء انتخابات جامعة ونزيهة وشفافة. ودعا عدد من الأعضاء إلى نزع سلاح

المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو سلس، وإلى مواصلة إصلاح قطاع الأمن. وأعرب بعض الأعضاء عن آراء حول إمكان استخدام منظومة جوية من دون طيار في البلاد.

وناقش أعضاء المجلس الخفض التدريجي للقوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي أوصى به الأمين العام وما إذا كان ينبغي للمجلس أن ينظر في مواصلة الخفض.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه تدابير الجزاءات السارية على كوت ديفوار سنة واحدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بما في ذلك شرط الإخطار بتوريد معدات غير فتاكة لكوت ديفوار، والحصول على موافقة مسبقة من اللجنة لتوريد أسلحة فتاكة إلى كوت ديفوار، وفرض حظر على توريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى جهات فاعلة غير حكومية في كوت ديفوار. كما مدد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ولم يُدلّ بأي تعليل للتصويت بعد اتخاذ القرار، رغم تأكيد ممثل كوت ديفوار، الذي تحدث في أعقاب التصويت، التزام بلاده بالتعاون التام مع الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق من الخبراء. وأعرب عن أمل وفده في أن تعزز التدابير الواردة في القرار الاستقرار وفي إمكان أن تؤدي إلى رفع جزئي أو كامل لنظام الجزاءات.

السلام والأمن في أفريقيا (غينيا)

في ٢٥ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى أعضاء المجلس في المشاورات المتعلقة بالحالة في غينيا في إطار "أي مسائل أخرى". وقال إن الحالة في غينيا قد أصبحت متوترة في الأشهر الأخيرة بسبب استمرار الخلاف بين الحكومة والمعارضة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية. وكان الأمين العام قد عين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب غرب أفريقيا، سعيد جينيت، ليضطلع بمهمة الميسر الدولي وينضم إلى الميسرين الوطنيين اللذين يمثلان الحكومة والمعارضة.

وقد ارتفعت حدة التوتر في غينيا بعد أن نددت المعارضة بالمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل الذي تم فيه تحديد موعد الانتخابات التشريعية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وذكرت المعارضة أن القرار قد اتخذ من جانب واحد، دون أخذ آراء الأحزاب السياسية الأخرى. وكان قد تم التوصل إلى اتفاق في ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت فيه جميع الأطراف المشاركة الامتناع عن المظاهرات المصحوبة بالعنف والتزمت بحل المسائل المعلقة

بالوسائل السلمية. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وهو يوم تقديم الإحاطة الإعلامية، قُتل شخص واحد وجرح عدة أشخاص آخرين في صدامات وقعت بين قوات الأمن والمتظاهرين.

وعقب الإحاطة، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا رحبوا فيه بالتوقيع على الإعلان في ٢٣ نيسان/أبريل وبالالتزام رئيس غينيا، ألفا كوندي، بتنفيذ التدابير التي تضمن إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة. ورحبوا بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام في عملية الحوار وشددوا على ضرورة إجراء حوار سياسي.

مالي

في ٣ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189). وقال إن إحدى أولى أولويات الأمين العام تتمثل في كفالة قيام الأمم المتحدة بمساعدة مالي في حل الأزمة المعقدة التي تواجهها. وظلّ التطور الأهم في العملية السياسية متمثلاً في اعتماد خارطة الطريق الانتقالية. وقد أبرزت خارطة الطريق تلك مهمتين تتسمان بالأولوية بالنسبة للحكومة الانتقالية هما: استعادة السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ورغم تحسُّن الحصول على المساعدات الإنسانية في بعض أنحاء مالي، فقد ظلت الحالة متقلبة، ولا سيما في تمبكتو وغاو.

ويبجّاز ناقش وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخيارين اللذين اقترحهما الأمين العام في تقريره. وعمّوجب الخيارين، تستمر الأمم المتحدة في التركيز القوي على العملية السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتحقيق المصالحة الوطنية. ففي إطار الخيار الأول، تضطلع المنظمة بتعزيز مكتب الأمم المتحدة في مالي مع تعزيز القدرة التشغيلية لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي للقيام بعمليات تحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب في نفس الوقت. وفي إطار الخيار الثاني، تنشر المنظمة بعثة متكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع قوة موازية تقوم بمهام قتالية وعمليات لمكافحة الإرهاب.

وأشاد الممثل الدائم لمالي بالجنود الفرنسيين المشاركين في عملية سرفال وبالجنود الذين تم نشرهم في إطار بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي. وأعرب عن تأييده للخيار الثاني من الخيارين اللذين عرضهما الأمين العام. وأوصى الممثل الدائم لكوت ديفوار، متكلماً باسم دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بضرورة أن يأذن المجلس بتحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى عملية للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بولاية قوية.

وعقب الإحاطة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مغلقة، قام أثناءها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إرفيه لادسو، بإطلاع الأعضاء على الرسالة الموجهة من وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، التي يطلب فيها نشر بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم سياسي في مالي، ودعوا إلى إيجاد حل دائم ومستدام للأزمة الحالية. وأكدوا على ضرورة إجراء حوار أشمل وتحقيق مصالحة وطنية أوسع نطاقا بين الجهات الفاعلة السياسية وداخل المجتمعات المحلية، وفي ما بينها، ولا سيما مع الجماعات المسلحة التي كانت قد نأت بنفسها عن الإرهاب، وكانت على استعداد للمشاركة في الحوار. ويجذب الأعضاء على نطاق واسع الخيار الثاني الذي تقدم به الأمين العام. وتساءل بعض الأعضاء عن طرائق ومعالم القوة الموازية وولايتها الممكنة. وقالوا إن الولاية والحجم المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بحاجة إلى مزيد من النقاش، مشددين على ضرورة الوضوح بشأن الولاية التي تُكلف بها كل من القوتين.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ بموجبه بعثة المتحدة الأمم المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة)، على أن تضطلع هذه البعثة بمسؤولية أداء المهام المكلف بها مكتب الأمم المتحدة في مالي اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار. وقرر المجلس ضرورة أن تُنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى البعثة المتكاملة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأن يتم استيعاب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة العاملين في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي الذين يستوفون معايير الأمم المتحدة للعمل في البعثة المتكاملة بدءا من ذلك التاريخ. وأذن المجلس بأن تخضع مسألة النشر التدريجي للبعثة المتكاملة لمراجعة إضافية يقوم بها المجلس في غضون ٦٠ يوما من تاريخ اتخاذ القرار المتعلق بالحالة الأمنية في المنطقة التي يُتوخى أن تضطلع فيها البعثة بالمسؤولية. وقدم أحد أعضاء المجلس تعليلا للتصويت، فقال إنه صوت لصالح هذا القرار آخذا في الاعتبار طلبا ذا صلة قدمته السلطات الوطنية في مالي حظي بدعم من المنظمات الإقليمية المعنية.

وقد كُلفت البعثة المتكاملة بالعمل على تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، وذلك دعما للسلطات الانتقالية في مالي، وأذن لها باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ مهام معينة ضمن ولايتها. وكُلفت أيضا بدعم السلطات الانتقالية في مالي لتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك في ما يتعلق بإجراء حوار سياسي وطني وتنظيم

العملية الانتخابية. وشملت الولاية أيضا مسؤوليات تتعلق بحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأذن المجلس أيضا بأن تستخدم القوات الفرنسية جميع الوسائل الضرورية للتدخل لدعم العناصر التابعة للبعثة المتكاملة عند تعرضها لتهديد وشيك وخطير، وذلك بناء على طلب من الأمين العام.

الصومال

في ٢٥ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الصومال، بما في ذلك بشأن بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني في البلد والنتائج التي توصلت إليها (انظر S/2013/239). وقال إن حكومة الصومال تواصل تنفيذ سياستها الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام وتمديد يداه إلى المناطق الواقعة خارج العاصمة في محاولة لتحقيق رؤية الدولة الاتحادية، رغم عدم قبول جميع الأطراف في البلد بالنهج الذي تتبعه.

وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، صدرت عدة رسائل تذكر بالحالة الأمنية المشقة. وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد وصلت إلى أقصى حدودها العملانية في ما يتعلق بالحفاظ على المناطق الخاضعة لسيطرتها أو توسيع نطاقها. ومن شأن الانسحاب المتوقع لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية أن يزيد من الضغط على الموارد.

وبالانتقال إلى رؤية الأمين العام المتعلقة بالبعثة السياسية الخاصة، أكد أن البعثة الجديدة ستدعم بناء السلام وبناء الدولة في البلد. وسيكون دورها الجوهرى بوصفها أداة تمكينية، مما يساعد على خلق وتحفيز البيئة السياسية والاستراتيجية التي يمكن في إطارها المضي قدما في تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وتشمل مجالات تركيز البعثة الجديدة تقديم المساعي الحميدة ودعم جهود تحقيق المصالحة والمساعدة في جهود الوساطة بشأن التحديات المرتبطة بمراجعة الدستور والنظام الاتحادي. وستساعد البعثة كذلك في بناء القدرات الوطنية في قطاع الأمن وفي تعزيز حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى البيئة الأمنية التي تعمل فيها البعثة، قد تترتب على البعثة تكاليف باهظة كما أنها تتطلب دعما قويا، ولا سيما من المجلس. وقد جرى الإقرار بالدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال، وجرى كذلك الإقرار بأهمية التعاون المستمر مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وأثنى الممثل الدائم للصومال على ما أسماه تقرير التقييم ”الواضح“ و ”الواقعي“، قائلاً إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قامت بعمل جيد، وأضاف أن الوقت حان للتأكد من أن قوات الأمن الوطنية الصومالية قادرة على الاضطلاع بمسؤولية القضاء على حركة الشباب، وبذلك يمكن توفير الاستقرار والأمن للبلد. وقال إن الصومال قد اجتاز مراحل عديدة، معرباً عن الأمل في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم من خلال الدعم الكامل المقدم من المجلس.

وشارك أيضاً وزير الخارجية الإثيوبي في الإحاطة الإعلامية. وأثنى على المجلس لاتخاذ القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) وإيفاده بعثة التقييم التقني. فالجهود الرامية إلى مكافحة حركة الشباب ”لم تنته بعد“. وأثنى على عمل كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قائلاً إن الشراكة مع تلك المنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية لمساعدة الشعب الصومالي. ويُعد تولي الجهات الوطنية الصومالية زمام الأمور أمراً رئيسياً. ومن الأهمية بمكان توفير الدعم لقوات الأمن الوطنية الصومالية كي تتمكن من الاضطلاع بدورها في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وفي ما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الإثيوبية من مناطق في الصومال، ناقش أهمية تقاسم الأعباء والاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وأضاف أن إثيوبيا مستعدة لمواصلة مناقشة هذه المسائل.

وفي أثناء المشاورات المغلقة التي أعقبت الإحاطة الإعلامية، رحب أعضاء المجلس بتقرير بعثة التقييم التقني مُعربين عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به فريق التقييم. واتفق معظمهم على أن التقرير يمثل فرصة جديدة أمام الأمم المتحدة للانخراط في الصومال وللاستفادة من المكاسب التي تحققت مؤخراً. ورأى بعض الأعضاء أن من الضروري تقسيم العمل على نحو واضح في بعثة الأمم المتحدة الجديدة وذلك لتجنب الارتباك والازدواجية. وجرى أيضاً التأكيد على ضرورة أن تنشئ البعثة شراكات استراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وفي أثناء المشاورات، قدم وكيل الأمين العام مزيداً من التفاصيل بشأن تقرير التقييم، قائلاً إنه شامل وتم إنجازه بالتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي. وأضاف أنه بشأن مسألة تكامل البعثة الجديدة وتوقيتها، تقوم مختلف الأفرقة بإجراء تحليل وأن توصيات ستُقدم في الوقت المناسب.

وكان القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) المنشئ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال قد أُتخذ بالإجماع في ٢ أيار/مايو.

السودان (دارفور)

في ٢٩ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأفاد بأن الحالة في دارفور تبعث على القلق ويمكن ألا يكون هناك حل عسكري للأزمة. ويُعدّ استمرار الجهود المتضافرة التي يبذلها المجلس والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ضرورياً من أجل إقناع الأطراف المعنية بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وشارك الممثل الدائم للسودان في الاجتماع فقال إنه رغم تسبّب النزاعات القبلية في تشريد العديد من الأشخاص في المنطقة، فقد جرى احتواء الوضع.

وبعد الإحاطة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات. وأدانوا الهجوم الذي وقع في ١٩ نيسان/أبريل على قوات العملية المختلطة، والذي أدى إلى قتل أحد أفراد حفظ السلام وإصابة اثنين آخرين، ودعوا إلى تقديم الجناة إلى العدالة. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء قدرة بعض وحدات العملية المختلطة على إجراء عملياتها وعلى حماية الأشخاص المشردين داخلياً. ووجه بعض الأعضاء أيضاً الانتباه إلى استمرار القيود المفروضة على العملية المختلطة، بحث جميع الأطراف على عدم عرقلة أعمال البعثة أو العاملين في المجال الإنساني في المنطقة. ودعوا أيضاً إلى التعجيل بتجهيز طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها لأفراد العملية المختلطة. وطلبوا إلى رئيس المجلس أن يطلع الممثل الدائم للسودان على قلق المجلس إزاء استمرار فرض قيود على حركة أفراد العملية المختلطة. وقد تم ذلك في وقت لاحق من ذلك اليوم.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ورحبوا بتوقيع الحركة السودانية من أجل العدل والمساواة في ٦ نيسان/أبريل على وثيقة الدوحة. ودعا عدد من الأعضاء الجماعات المتمردة التي لم توقع بعد على وثيقة الدوحة إلى أن تفعل ذلك وأن تنضم إلى عملية التفاوض. ورحب بعض الأعضاء بالمؤتمر الدولي للمناحين من أجل التعمير والتنمية في دارفور، المعقود في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل. وجرى تأكيد ضرورة وفاء الجهات المانحة بتعهداتها على وجه السرعة.

السودان وجنوب السودان

أجرى أعضاء المجلس، في ١١ نيسان/أبريل، وفقاً للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، مشاورات نصف شهرية بشأن السودان وجنوب السودان. وقدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة عن التقدم المحرز في المفاوضات بين الدولتين، وعن الكمين

الذي نُصّب لحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ولاية جونقلي بجنوب السودان في ٩ نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بإنتاج النفط، أكد الأمين العام المساعد أن جنوب السودان أوعز في آذار/مارس لشركات النفط باستئناف إنتاج النفط وينبغي أن تُستأنف صادرات النفط بنهاية أيار/مايو ٢٠١٣. أما عن الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فقد أتاحت حكومة السودان لبرنامج الأغذية العالمي إجراء تقييم سريع للاحتياجات، مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في ولاية النيل الأزرق.

وقد استجاب السودان لدعوة وُجّهت للرئيس عمر حسن البشير للالتقاء بنظيره سلفا كير من جنوب السودان في جوبا، في ١٢ نيسان/أبريل. وعن الهجوم الذي تعرض له حفظة السلام التابعون للبعثة في ٩ نيسان/أبريل، أوفدت البعثة على الفور تعزيزات القوات في أعقاب نصب كمين وسيشكّل مجلس للتحقيق في الحادث المميت.

وأدان أعضاء المجلس، في بيانات عقببت جلسة الإحاطة، الهجوم الذي وقع في ٩ نيسان/أبريل على أفراد البعثة أدى إلى قتل عدد من حفظة السلام. ودعا أعضاء من المجلس جنوب السودان إلى التحقيق في الحادث من أجل تقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة. أما عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الجانبين في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فقد رحب الأعضاء بالتقدم المحرز، ولا سيما انسحاب القوات من المنطقة الفاصلة واستئناف إنتاج النفط.

وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء تأخر حكومة السودان في بدء المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، رغم أن البدء الوشيك للمفاوضات بين الجانبين كان موضع ترحيب. وأثار أعضاء المجلس مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع الترحيب بإمكانية الوصول الجزئية الممنوحة لبرنامج الأغذية العالمي، رغم إعراب العديد من الأعضاء أيضاً عن أسفهم لعدم إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وأعربوا عن أملهم في أن يتم إحراز تقدم في هذه المسألة. ودعا بعض الأعضاء إلى رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب ضد السودان وتخفيف عبء الديون.

وفي ١١ نيسان/أبريل، أجرى أعضاء المجلس مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تلقوا أثناءها إحاطة من رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اللواء يوهانس تسفاماريام. وقال إن أبيي ظلت هادئة نسبياً ولكن الحالة متوترة وهشة

ولا يمكن التنبؤ بها. وقد حالت مشاركة القوة الأمنية المؤقتة دون انهيار عملية السلام. ونجحت عن الافتقار إلى خدمات الشرطة والنظم الحكومية أنشطة إجرامية في المنطقة آخذة بالتصاعد.

وفيما يتصل بتطبيق المصفوفة التي وقّع عليها الجانبان في ١٢ آذار/مارس، فقد اضطلعت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ببعثات جوية للتحقق من انسحاب القوات، على النحو المتفق عليه. وتبادل الطرفان الاتهامات بانتهاك اتفاقات نزع السلاح من المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وحث المجلس على الموافقة على اقتراح إضافة أفراد لقوات القوة الأمنية المؤقتة لتوفير حماية للآلية ولتمكينها من التصدي لتحديات التحقق المستمرة، بالنظر إلى أن قدرات القوة الأمنية المؤقتة منهكة.

وأيد أعضاء المجلس إلى حد كبير اقتراح الأمين العام بزيادة العنصر العسكري للقوة الأمنية من أجل تيسير ولاية البعثة على دعم الآلية. وأعربوا عن قلقهم إزاء العنف الطائفي في منطقة أبيي، والتأخير في وضع الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. وحث أعضاء من المجلس رئيسي السودان وجنوب السودان على معالجة المسألة وإيجاد حل لها لدى اجتماعهما في حوبا في أواخر نيسان/أبريل. وبشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، أعرب عن آراء متباينة، فرأى بعض الأعضاء أن اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ٢١ أيلول/سبتمبر، والذي قبله مجلس السلام والأمن، يقدم حلاً عادلاً، وفي حين رأى آخرون أن الحل تطلب إجراء حوار بين الطرفين بشأن المسألة، وأن الجهات الفاعلة الخارجية لا تستطيع فرض حل دائم.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، قدم المبعوث الخاص للأمين العام في السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن المشاورات بشأن السودان وجنوب السودان. فقال إن أعضاء الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي أنشأها السودان وجنوب السودان لمناقشة المسائل السياسية والأمنية بين البلدين أكدوا من جديد التزامهم بمواصلة التعاون في تنفيذ اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك جرى التوصل إلى اتفاق على فتح ثمانية معابر حدودية بين البلدين. أما عن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فيجري الاضطلاع بأنشطة تحقق محدودة لأسباب لوجستية. وفيما يتعلق بالمفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فقد بدأت المحادثات المباشرة في ٢٤ نيسان/أبريل، بتيسير من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وأُتفق على الاجتماع مرة أخرى في أيار/مايو.

وأعرب أعضاء المجلس في بيانهم التي أعقبت الإحاطة، عن ترحيبهم بتحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وأكدوا الحاجة إلى استمرار التعاون من أجل تنفيذ

اتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر. ورحب أعضاء من المجلس بالعزم على فتح المعابر الحدودية الثمانية بين البلدين، معتبرين ذلك تطوراً إيجابياً، ملاحظين في الوقت نفسه أنه ما زال ثمة الكثير من العمل يتعين القيام به. ورحب أعضاء من المجلس بالزيارة التاريخية التي قام بها رئيس السودان إلى جنوب السودان في وقت سابق في نيسان/أبريل، كما رحبوا بالتزام الزعيمين باتفاقات ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأعرب البعض عن القلق إزاء التأخير في الاتفاق على تنفيذ مؤسسات الإدارة المؤقتة في أبيي، بما في ذلك إدارة منطقة أبيي، ومجلس منطقة أبيي، ودائرة شرطة أبيي، ودعوا الطرفين إلى إحراز تقدم في حل مسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي. ودعا بعض الأعضاء إلى تخفيف عبء الديون عن السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى رفع العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب عن السودان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، رحب العديد من الأعضاء ببدء المفاوضات بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، رغم أنه ذُكر أن المحادثات انتهت من دون إحراز تقدم. ودعا العديد من الأعضاء إلى الوقف الفوري لإطلاق النار للسماح بوصول المساعدات الإنسانية. وأدان أعضاء المجلس الهجوم الذي شنته الجبهة الثورية السودانية في السودان في اليوم التالي لبدء المفاوضات بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

الصحراء الغربية

في ١١ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتلقى إحاطة من مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة، إيزومي ناكاميتسو، اعتمد بعدها بياناً.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أجرى أعضاء المجلس مشاورات بشأن البعثة. وقدم إحاطة كل من الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، السيد لونغانغ فايسبرود - فيير، والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس. وقال المبعوث الشخصي إن المراقبين العسكريين التابعين للبعثة كانوا يقومون بعدد كبير من الدوريات البرية شهرياً وأن التعاون مع الطرفين كان جيداً. وأضاف أن الحالة في الصحراء الغربية لا تزال على حالها رغم ما شهدته المنطقة من تغييرات إقليمية في السنوات الأخيرة. وقد لقيت تدابير بناء الثقة، وبخاصة الزيارات الأسرية والحلقات الدراسية التي نفذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استحساناً وازداد عدد الزيارات الأسرية ازدياداً كبيراً.

وفيما يتعلق بمسألة التحديات التي تواجهها البعثة، قال الممثل الخاص إنه جرى حل مسألة الإعلام والعمل جار على إيجاد حل عملي لمسألة لوحات أرقام المركبات.

وأكد المبعوث الشخصي أنه بالنظر إلى حالة عدم استقرار الحالة الأمنية في منطقة الساحل، فإن إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية أمر ملحّ. ولا يزال الطرفان متشبثين بمواقفهما. وقد سعى بوصفه المبعوث الشخصي للأمين العام إلى توجيه رسالة للطرفين مفادها أنه ينبغي المساومة لدى إجراء المفاوضات. وسيواصل المبعوث النهج الجديد المتمثل في القيام بدبلوماسية مكوكية وسيتشاور خلالها مع الطرفين والدول المجاورة على انفراد في محاولة لإحراز تقدم بشأن إيجاد عناصر تسوية ممكنة أو حل توافقي. وأبلغ أعضاء اللجنة بشأن زيارته للمنطقة في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل والفترة من ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل.

وأكد معظم أعضاء المجلس في الملاحظات التي تلت الإحاطتين، أن حلاً سياسياً يقبله الطرفان هو الحل الدائم الوحيد للتراع. فيما أعرب عدة أعضاء آخرين عن تأييدهم لخطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب. ودعا عدد من الأعضاء إلى تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر من أجل المساعدة على تهيئة أجواء إيجابية للمفاوضات. وسلط أعضاء الضوء على عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تيسير الزيارات الأسرية بين مخيمات اللاجئين في تندوف والصحراء الغربية ورحبوا بذلك. وأشار عدد من الأعضاء إلى الحالة في منطقة الساحل ككل وأثرها على التراع.

وأثار بعض أعضاء المجلس مسألة حقوق الإنسان معربين عن القلق إزاء التقارير عن انتهاكات مزعومة في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف في الجزائر. وأحاطت جميع الوفود علماً بالإصلاحات التي اضطلع بها المغرب في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجنته في العيون والداخلية، وتعاونه مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء احتمال تسييس مسألة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وآخرون إزاء حالة السكان في مخيمات تندوف في الجزائر، وطلبوا تسجيلهم. وبخصوص تجديدهم ولاية البعثة، أعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لطلب الأمين العام إضافة مراقبين عسكريين وأفراد شرطة.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٩٩ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

الشرق الأوسط

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ١٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطات من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ليلي زروقي. وبعد الاستماع إلى الإحاطات، أدلى ممثلو الجمهورية العربية السورية ولبنان وتركيا أيضاً ببيانات.

وقالت وكالة الأمين العام إن المنظمات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تواجه عراقيل هائلة ومرتفعة في مساعدة ملايين السوريين المتضررين من الأزمة. وتواجه وكالات المعونة عقبات بيروقراطية متزايدة تعرقل قدرتها على الاستجابة، مثل المشاكل المتصلة بالتراخيص من الحكومة للقوافل والمنظمات غير الحكومية والتأشيرات. وتعرض قوافل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بشكل منتظم، لهجمات وإطلاق النار عليها إلى جانب تخويف موظفيها أو احتطافهم. ويلزم أن ينظر المجلس في أشكال بديلة لإيصال المعونات، بما في ذلك إجراء عمليات عبر الحدود. وإذا كانت بعض الطرق غير آمنة، فمن الجدير بالأطراف أن تحدد مسالك بديلة، بما في ذلك عبر الحدود الدولية. وحث المجلس على أن يطلب إلى الأطراف كفالة الوصول الآمن ودون عوائق للمنظمات التي تقدم المعونات للمحتاجين في جميع مناطق الجمهورية العربية السورية، ودعم العمليات عبر الحدود.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إن نصف سكان الجمهورية العربية السورية تقريباً قد يكونون، ما لم يوضع حد للقتال، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن عدد اللاجئين السوريين قد يصل إلى ٣,٥ ملايين لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، مع ٦,٥ ملايين شخص داخل الجمهورية العربية السورية. يحتمل أن يحتاجوا إلى المساعدة الإنسانية.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إن أنماط الانتهاكات الجنسية استمرت على نطاق واسع منذ أن قدمت إحاطتها الإعلامية الأخيرة. فالقوات الحكومية ومقاتلو المعارضة على حد سواء قاموا بخطف النساء والفتيات للحصول على معلومات منهن. ورأت أن ممارسة العنف الجنسي المنهجي في مراكز الاحتجاز الحكومية، كجزء من سياسة منظمة ضد النساء والرجال، وحتى الأطفال، تثير الفزع. وحثت

رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، على كفالة أن يحظى جميع الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة بمعاملة إنسانية. وقد تبادلت الحكومة معها، في رسالة، تفاصيل عن بعض حوادث الاختطاف والعنف الجنسي والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها مقاتلو المعارضة. وحثت بقوة قيادة الجيش السوري الحر وغيره من الجماعات المسلحة على وقف هذه الانتهاكات وإصدار توجيهات واضحة إلى القادة في الترتيبية القيادية لمنع العنف الجنسي. وازدادت أيضاً ادعاءات بالانحياز بالشابات والفتيات. وهي إذ تعرب عن بالغ القلق إزاء العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الجمهورية العربية السورية، وإذ تشير إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ومفاده أن العديد من قضايا العنف الجنسي يمكن أن تعد بمثابة جرائم ضد الإنسانية، تدعو السلطات السورية إلى التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي وإخضاع كل مرتكب له للمساءلة. وقالت لقد أن أوان اتخاذ إجراءات محددة، مشيرة إلى عزمها زيارة الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح إن الأطفال يمثلون إحدى الفئات التي عانت أكثر من غيرها من التزاع السوري، بإصابة 3 ملايين طفل بالفعل. فالأطفال تعرضوا للقتل والتعذيب والعنف الجنسي وعانى الملايين من صدمات نفسية نتيجة للأهوال التي شهدوها. ولذا ينبغي تجنب استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق التي يسيطر عليها مدنيون.

وأعرب أعضاء المجلس، في مشاورات عقب الإحاطات، عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية الناجمة عن الأزمة السورية. وأكد آخرون الحاجة الملحة إلى إزالة العقبات التي تعرقل تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة العقبات البيروقراطية. وشدد بعض الأعضاء من جديد على أهمية كفالة إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، في حين دعا البعض الآخر إلى أن الأنشطة الإنسانية أياً كانت ينبغي أن تجري وفقاً للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية. وكرر الأعضاء أيضاً الإعراب عن القلق إزاء العدد المتزايد من اللاجئين، مما ألحق أضراراً جسيمة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية. وأكد أعضاء أن من الضروري إيجاد حل سياسي للأزمة، مع انتقاد البعض الآخر لأولئك الذين يجبطون هذه العملية. وحرص العديد من الأعضاء على الإعراب عن قلقهم إزاء قصف السلطات السورية العشوائي للمناطق المدنية باستخدام صواريخ سكود. وتُعزى المسؤولية عن التزاع أيضاً إلى قوات المعارضة، بما في ذلك ما يتعلق بإشراك الأطفال في التزاعات العسكرية. ورحب الأعضاء بإطلاق الأمين العام تحقيقاً في استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأدانوا الأطراف التي

تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وشددوا على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة. وشجب آخرون ما يُسمى بـ "سياسة الإرهاب المنهجية التي يتبعها النظام السوري" في هذا الصدد. وأدان آخرون المعارضة المسلحة الأخرى بسبب الأساليب الإرهابية الواسعة النطاق الممارسة ضد المدنيين.

واستمع الأعضاء أثناء جلسة المشاورات المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، الأخضر الإبراهيمي. فقال إن السوريين يعيشون في خوف مستمر على أمنهم الشخصي، ورأى أن حل الأزمة يكمن في أيدي المجلس.

وقال إنه بالنظر إلى الجهود الدولية المبذولة طيلة العامين الماضيين والدور الذي اضطلع به في الأشهر الثمانية، فقد سعى إلى تركيز جهوده على التباحث مع أطراف النزاع داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها، ومؤيدي هذه الأطراف، وعلى تشجيع المجلس على الاتحاد لتقديم دعم فعال إلى البيان الختامي الصادر عن فريق العمل المعني بسوريا المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (بيان جنيف وخطة العمل). وقد اختار خطة يقودها السوريون لتنفيذ بيان جنيف رغم أن أزمة المجتمع الدولي حالت دون التوصل إلى حل. وأشار إلى القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، حيث وجهت فيه الدعوة إلى تحالف المعارضة السورية لتمثيل جمهورية العربية السورية في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس.

وأصبحت الحالة في الجمهورية العربية السورية اليوم أكثر تعقيداً: فالحكومة ليست على استعداد للإصغاء والمعارضة ليست متحدة حول برنامج سياسي بناء يتسم بالمصداقية. وما فتئت قوة التنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة، مثل جبهة النصرة لأهل الشام، تتعاضم في الجمهورية العربية السورية، بالتحاق متطوعين أجانب بصفوفها للقتال. وفي الوقت نفسه فإن الوجود الأجنبي إلى جانب الحكومة حقيقة واقعة، إذ يبدو أن حزب الله حاضر عسكرياً في الجمهورية العربية السورية ويشارك إلى جانب القوات الحكومية. وشدد على ضرورة أن تشرع المعارضة في العمل مع الأطراف الأخرى على إطلاق عملية سياسية لصالح الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة تطوير مبادرة معاذ الخطيب التي عرضها في شباط/فبراير وليس التخلص منها. ومن جانب النظام، أكد أن هناك أيضاً حاجة ملحة إلى التخلي عن حلم تحقيق انتصار عسكري، مع التشديد على أنه لا يمكن إنهاء أي حرب عن طريق إجراء حوار غير واضح المعالم مع مؤيدي الجانب نفسه بشكل أساسي.

وأشار بعض الأعضاء في تعليقاتهم التي أعقبت الإحاطة، أن على المجلس أن يتفادى إلقاء اللائمة عن المأزق، والتركيز عوضاً عن ذلك على كيفية حل الأزمة السورية على أساس بيان جنيف، ملاحظين أن المجلس لم يردّ على طلب الممثل الخاص المشترك في كانون الثاني/يناير بمتابعة اقتراحاته الداعية إلى الاستفادة من البيان. وأكد بعض أعضاء المجلس مجدداً أن الحوار السياسي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها حل الأزمة، وأن من شأن الحلول العسكرية أن تزيد الوضع تعقيداً. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن قرار جامعة الدول العربية رسمياً بمنح المعارضة حق التمثيل لن يؤدي إلا إلى تعقيد المسألة ولن ييسر التوصل إلى تسوية سياسية.

وأكد عدد من أعضاء المجلس مجدداً أن جميع الادعاءات ذات المصادقية باستخدام أسلحة كيميائية ينبغي التحقيق فيها، ملاحظين أن النظام السوري كان يمنع الوصول. واتهم أحد الأعضاء أعضاء آخرين بالقيام بكل ما في وسعهم لضمان ألا يجري التحقيق في الحادث الذي وقع في خان العسل بالذات والذي أبلغت عنه حكومة الجمهورية العربية السورية.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر جديد بين الأطراف السورية حتى يتسنى إعطاء دفع جديد لعملية السلام والتوصل إلى تسوية سياسية للتراع أحوج ما تكون الحاجة إليه، عن طريق عملية انتقال سياسي على أساس بيان جنيف، ومن ثم إنهاء محنة الشعب السوري.

الشرق الأوسط (بما في ذلك قضية فلسطين)

في ٢٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس، بما في ذلك توقف عملية السلام في الشرق الأوسط، وقال إن المأساة الدائرة في الجمهورية العربية السورية تجعل من الأهم أن تعمل جميع الأطراف معاً للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط. فالحالة في الجمهورية العربية السورية مستمرة في التدهور. ولذا دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للحالة الإنسانية، سواء داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها، وأضاف أن الأردن ولبنان على وجه الخصوص يحتاجان إلى الدعم بالنظر إلى مجاورتهما للأزمة.

وفي الوقت الراهن خطر متزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لذا من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي ليس فقط لأثر الأزمة السورية، وإنما كذلك من أجل إحراز تقدم في النهوض بعملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد أجرى رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية، باراك أوباما، زيارة إلى المنطقة في آذار/مارس، مما أتاح فرصة هامة للطرفين لبذل جهود جادة من أجل تعزيز السلام.

وظلت الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأطراف المعنية بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ولكن الكثير سيتوقف على الإرادة السياسية لهذه الأطراف بغرض تهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف العملية السياسية. وقال إن الاستمرارية المالية للسلطة الفلسطينية لا تزال في خطر، مؤكداً مجدداً النداء من أجل الحصول على المزيد من الدعم المالي. وقد شهد الشهر الماضي زيادة في الإصابات في صفوف الفلسطينيين، حدث معظمها نتيجة لاشتباكات حصلت مؤخراً مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات تحولت إلى مواجهات عنيفة.

وبمناسبة يوم الأسير الفلسطيني (١٧ نيسان/أبريل)، بدأ زهاء ٣٠٠٠ سجين إضراباً عن الطعام في ذلك اليوم. ونظمت مظاهرات في مدن الضفة الغربية الرئيسية أوقعت أثناءها قوات الأمن الإسرائيلية ١١ إصابة بين الفلسطينيين. وخلال الاشتباكات التي أعقبت ذلك، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين مراهقين اثنين وأصابت اثنين آخرين في نقطة تفتيش بالقرب من طولكرم بعد إلقاءهم المزعوم لقنابل مولوتوف على نقطة تفتيش.

وأكد وكيل الأمين العام مجدداً أن المظاهرات يجب أن تظل غير عنيفة، فيما حث قوات الأمن الإسرائيلية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وعلى أن تكفل حق الفلسطينيين في التظاهر سلمياً وبحرية. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء التطورات فيما يتعلق باستمرار النشاط الاستيطاني. فهذا النشاط يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ويمكن أن يقوض ثقة الفلسطينيين في جدوى الحل القائم على وجود دولتين.

وفي نفس السياق، كرر الإعراب عن إدانته الشديدة لإطلاق صواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل. فإطلاق الصواريخ العشوائية يهدف إلى بث الخوف ويسبب خسائر في صفوف المدنيين ويمكن أن يؤدي إلى دوامات عنف يصعب وقفها. ودعا إسرائيل أيضاً إلى ضبط النفس، معرباً عن القلق إزاء تأثير القيود الإسرائيلية المفروضة على السكان المدنيين في غزة.

وأعرب عن قلقه من أن امتداد النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ما زال يشكل واقعاً محسوساً في لبنان، ولا سيما في مناطق الحدود الشمالية الشرقية. وأعرب عن أسفه لوقوع عدة حوادث، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ والغارات الجوية من الجانب السوري. وبشأن الحالة السياسية، أشار إلى تعيين الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، تمام سلام رئيساً للوزراء، وحث الزعماء اللبنانيين على مواصلة المشاركة بشكل إيجابي لضمان تشكيل الحكومة في وقت مبكر واحترام سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها الرئيس. وأعرب أيضاً

عن قلق الأمين العام بشأن التقارير عن اللبنانيين المشاركين في القتال في الجمهورية العربية السورية، سواء مع النظام أو المعارضة، معرباً عن الأمل في أن تجد الحكومة الجديدة السبيل الكفيلة بتعزيز تحسين امتثال جميع الأطراف في لبنان لسياسة النأي بالنفس.

وكرر أيضاً أعضاء المجلس إلى التعجيل بإحراز تقدم لضمان الاتفاق بسرعة على القانون الانتخابي بحيث يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت المناسب على أساس توافقي ضمن الإطار القانوني والدستوري.

وقال إن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق ظلت هادئة بصفة عامة، وأضاف أن الرئيس اللبناني أدان مرتين في نيسان/أبريل علناً الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني باعتبارها انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكرر الإعراب عن قلق الأمم المتحدة بأن جميع الأطراف ينبغي أن تحترم بالكامل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

وبعد الإحاطة، أدلى ببيان كل من المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لإسرائيل. وأعرب المتكلمان عن ترحيبهما بالزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى المنطقة في الشهر الماضي، وأعربا عن وجهات نظرهما بشأن العوائق التي تعترض عملية السلام. ورحب معظم أعضاء المجلس أيضاً بتلك الزيارة إلى المنطقة، فأعربوا عن الأمل في أن تفضي المحادثات البناءة إلى عودة الأطراف إلى المفاوضات. وأدان العديد من الأعضاء إطلاق الصواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل، وحثوا إسرائيل وغزة على الحفاظ على وقف إطلاق النار بينهما وشجعوا إسرائيل على رفع الحصار المفروض على غزة، ووقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية. وأشار بعض الأعضاء إلى أن من شأن اتخاذ مثل هذه الإجراءات أن يساعد على بناء الثقة المتبادلة، وإيجاد حل للحالة الإنسانية. ودعا بعض الأعضاء إلى استئناف المشاركة النشطة للمجموعة الرباعية.

وبخصوص الجمهورية العربية السورية، أعرب العديد من أعضاء المجلس عن انزعاجهم إزاء إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع. وقال بعض الأعضاء إن قلقاً بالغاً يساورهم إزاء استخدام حكومة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الثقيلة، داعين إلى وجوب إخضاع الحكومة للمساءلة عن أعمالها. وأعرب آخرون عن القلق إزاء الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها بعض الجماعات ضمن المعارضة. بيد أن جميع الأعضاء أعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، مؤكدين أن إيجاد حل سياسي تفاوضي قائم على أساس بيان جنيف ضروري لإنهاء النزاع.

أما بشأن لبنان، فقد أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء النتائج المترتبة على الأزمة السورية، وكرروا تأكيد دعمهم لسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها رئيس الجمهورية اللبنانية وللسيادة والسلامة الإقليمية اللبنانية. ورحبوا بتعيين تمام سلام رئيساً لوزراء لبنان، وأهابوا بجميع الأطراف العمل على تنظيم الانتخابات البرلمانية ضمن المهل الزمنية الدستورية.

وشاركت أكثر من ٢٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناقشة المفتوحة. ورحب العديد منها بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتحقيق تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط. وانتقد كثيرون ما أسموه استمرار السياسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار الفاصل. وقال بعض الأعضاء إن المجلس لم يتمكن من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بقضية فلسطين والجمهورية العربية السورية.

الشرق الأوسط (الحالة الإنسانية في الأردن)

عقد المجلس جلسة خاصة في ٣٠ نيسان/أبريل بناءً على طلب الممثل الدائم للأردن لمناقشة الحالة الإنسانية في البلد الناجمة عن الأزمة في الجمهورية العربية السورية. ودُعي الأردن إلى المشاركة في ذلك الاجتماع. وأصدر المجلس بياناً في أعقاب الجلسة، وفقاً لممارسته المعتادة.

الشرق الأوسط (اليمن)

في ٤ نيسان/أبريل، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مغلقة بشأن اليمن وتلقوا إحاطة من المستشار الخاص للأمم العام بشأن اليمن، جمال بن عمر. وقال المستشار الخاص إن رئيس الجمهورية اليمنية، عبد ربه هادي منصور، أطلق، في ١٨ آذار/مارس، مؤتمراً للحوار الوطني يُعدّ إنجازاً هاماً. فللوفود البالغ عددها ٥٦٥ وفداً خلفيات متنوعة، وهي تشمل نساء وشباباً وممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأثنى المستشار الخاص على قيادة رئيس اليمن الذي دعا إلى عقد هذه المناسبة والاستمرار في تنفيذ الاتفاق الانتقالي الذي دعا إلى إجراء استفتاء وانتخابات رئاسية وبرلمانية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وتمثل معالجة شكاوى الجنوبيين التي تراكمت على مدى أكثر من عقدين، أحد الجوانب الهامة لعملية الانتقال السياسي اليمني. وقد حققت بعثة مجلس الأمن إلى اليمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وبيان المجلس الرئاسي الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/3)، بالإضافة إلى التعاطي بشكل وثيق مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، نتائج إيجابية في البلد.

ورحب أعضاء المجلس ببدء مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس، قائلين إنه يتيح فرصة تاريخية للشعب اليمني، بما في ذلك النساء والشباب، للعمل معاً على تسوية الشكاوى وبناء الثقة، وضمان إقامة العدالة وتعزيز حقوق الإنسان والمساهمة في التنمية الوطنية والرخاء. غير أن الأعضاء أقرروا بأنه لا تزال هناك تحديات خطيرة في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك معالجة شكاوى الجنوبيين. ورحب بعض الأعضاء بالزيارة التي قام بها رئيس اليمن إلى ميناء مدينة عدن الجنوبية في شباط/فبراير دليلاً على التزامه بحل المظالم الأساسية للجنوبيين. وشدد بعض الأعضاء أيضاً على أهمية السلامة الإقليمية لليمن وسيادته الوطنية. وأعرب أعضاء عن قلقهم إزاء أنشطة تنظيم القاعدة في البلد.

آسيا

ميانمار

في ١٦ نيسان/أبريل، أجرى أعضاء المجلس مشاورات مغلقة بشأن ميانمار واستمعوا إلى إحاطة من المستشار الخاص المعني بميانمار، فيجاي نامبيار. وهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها المستشار الخاص إحاطة إلى الأعضاء منذ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين، قام بخمس زيارات إلى ميانمار، جرت آخرها في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس. وقال في إحاطته الإعلامية، رغم أن الإصلاح السياسي المستمر للسياسات التي تنفذها الحكومة أدى إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوطيدها، فيمكن أن تتم عرقلة التقدم السياسي إن لم يتم السيطرة على القوات السليبية في البلد.

وقد أنشأ البرلمان مؤسسات رئيسية في مجالي سيادة القانون والقضاء، كما تسود المناقشات البرلمانية بشأن المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية شفافية متزايدة. وبخصوص العوامل السلبية التي قد تعرقل التقدم السياسي، أدى العنف في عام ٢٠١٢ في ولاية راخين إلى تشريد عدد كبير من السكان داخلياً، معظمهم من طائفة الروهينغيا. ومن الأهمية بمكان أن تعالج الحكومة الحالة الإنسانية المتردية في المخيمات قبل بداية فصل الأمطار الموسمية. وفيما يتعلق بالتوتر القائم بين الحكومة ومنظمة استقلال كاتشين، فإنه يشعر بالتفاؤل لأنه من الممكن التوصل إلى حل سياسي يقبل به الطرفان.

وأثنى أعضاء المجلس على ما أداه المستشار الخاص من عمل ورحبوا بإحاطته الإعلامية. أما عن التقدم السياسي المحرز، فقد أثنى الأعضاء على العمل الذي تقوم به الحكومة، فيما شجع آخرون الحكومة على مواصلة العمل مع المعارضة. وحث أعضاء الحكومة على التصدي لتفاقم حالات التوتر والعنف الطائفي بين المسلمين والبوذيين. وأعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في مخيمات المشردين داخلياً، على نحو ما جرت

مناقشته خلال الإحاطة الإعلامية، وحثوا المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في مجال الإغاثة الإنسانية.

وبشأن الحالة السياسية في ولاية كاتشين، أثنى الأعضاء على الجهود التي بذلها الطرفان للتفاوض على حل مع الإشارة إلى أن القلق لا يزال قائماً. وأعربوا عن آراء متباينة بشأن مدى مشاركة المجتمع الدولي في المفاوضات بين الطرفين بخصوص ولاية كاتشين. وقال المستشار الخاص إن الحكومة تتصدى بنشاط لمسألة استخدام الأطفال في القوات المسلحة، وأن ثمة وعي متزايد بهذه المسألة، إلا أن تعذر الوصول إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية لا يزال يشكل عائقاً.

المسائل المواضيعية

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: منع نشوب النزاعات في أفريقيا: معالجة الأسباب الجذرية". وترأست الجلسة وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا، لويز موشيكيوابو. وحضرها الأمين العام، وكذلك الممثل الدائم لإثيوبيا، ممثلاً رئيس الاتحاد الأفريقي. وكان وزير الخارجية والتعاون في توغو حاضراً أيضاً.

وقالت السيدة موشيكيوابو بصفتها رئيسة المجلس، إن الإحاطة ترمي إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن ينتقل من الإدارة اليومية للنزاعات إلى تكوين ثقافة منع نشوب النزاعات عن طريق المهارات والآليات والمؤسسات التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا. وجرى التأكيد على الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في تحديد الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا، وكذلك على دور المؤسسات والآليات التي أنشئت لمعالجة تلك الأسباب. ومن الضروري للمجلس أن يعزز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

وقال الأمين العام إن النزاعات تنجم عن سوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان والمظالم إلى جانب عدم المساواة في توزيع الموارد والثروة والسلطة، مما يجعل من الضروري معالجة تلك القضايا. وتستفيد الجهود التي تبذلها المنظمة في جميع أنحاء أفريقيا من تنشيط المنظمات الإقليمية، التي تضطلع بدور استراتيجي أقوى بوصفها شريكة رئيسية.

وتحدث الممثل الدائم لإثيوبيا، باسم رئيس الاتحاد الأفريقي، فقال إن أفريقيا أحرزت تقدماً كبيراً على مدى العقد الماضي. وشدد على أن أفريقيا تتحمل المسؤولية الرئيسية

عن سلامها وتنميتها، ملاحظاً أنها اتخذت زمام المبادرة في المناطق دون الإقليمية لمعالجة التزاعات ومنع نشوبها.

وقال العديد من الأعضاء إن الأسباب الجذرية للتزاعات تشمل الافتقار إلى الحكم الرشيد، والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والفقر وانعدام سيادة القانون. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه رغم سهولة التعرف على الأسباب المباشرة للتزاعات في بعض الأحيان فإن الأسباب الجذرية معقدة والعديد منها متجذر في مخلفات الاستعمار.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/4) أقرّ فيه بأهمية وضع استراتيجية شاملة تتألف من تدابير عملية وهيكلية ترمي إلى منع نشوب التزاعات المسلحة، وشجع على وضع تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاعات من أجل كفالة السلام الدائم. وشدد المجلس أيضاً على أهمية الشراكة والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من الميثاق.

المرأة والسلام والأمن

في ١٧ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن لمناقشة تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع (S/2013/149). وترأست الجلسة وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا، لوزي موشيكويابو. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، وكذلك فعلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأدلت ساران كيتا دياكييتي ببيان باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وقال الأمين العام إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها للتصدي للاتجاهات السلبية المرتبطة بالاغتصاب في وقت الحرب. وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة إلى التصدي للعنف الجنسي أثناء مفاوضات وقف إطلاق النار وعمليات السلام وإصلاح القطاع الأمني.

وتناولت الممثلة الخاصة الزيارات التي قامت بها مؤخراً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، فوصفت فظائع العنف الجنسي. وأضافت أن من واجب المجلس أن يوجه رسالة لا لبس فيها مفادها أن العنف الجنسي في حالات النزاع لن يتم التسامح فيه، مع ممارسة النظام الدولي لكل ما يملك من قوة ضغط لضمان المساءلة. وشددت أيضاً على أهمية منع وارتكابه وتحديد المسؤولية.

وقالت السيدة كيتا دياكيبي إن التصدي بفعالية لتعقيدات العنف الجنسي في حالات النزاع يتطلب قيادة قوية وعاجلة على جميع المستويات. وتحقيق السلام المستدام والقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع سيظل مستحيلًا ما لم تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة. فثمة صلة وثيقة بين تدفق الأسلحة وارتكاب الاعتداءات الجنسية. ولذا دعت الدول إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جميع عمليات نزع السلاح.

وأشارت السيدة موشيكيوايو إلى أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي عنصران رئيسيان من عناصر إيديولوجية الإبادة الجماعية يستخدمان لمعاقبة الضحايا وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية وإذلالهم وتجريدتهم من إنسانيتهم. ودعت المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في المناطق المتضررة على دعم الإبلاغ عن الجرائم الجنسية والتحقيق فيها.

وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شاركت عشرات الوفود من عموم أعضاء الأمم المتحدة في الجلسة التي دامت يومًا كاملاً، وبلغ المجموع أكثر من ٦٠ متكلماً. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتوصية المقدمة من الأمين العام في تقريره من أجل التصدي للعنف الجنسي خلال مفاوضات السلام، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع لمناقشة تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السادسة (S/2013/63). وقدم الممثل الدائم لبنغلاديش والرئيس السابق للجنة بناء السلام، أبو الكلام عبد المؤمن، إحاطة إلى المجلس، وكذلك الرئيس الحالي للجنة والممثل الدائم لكرواتيا، رانكو فيلوفيتش.

وأبرز رئيس اللجنة السابق بعض الأنشطة ذات الصلة بمشاركة كل من البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام (بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل إطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية في ليبيريا، والنجاح في إجراء الانتخابات في سيراليون، والاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر في بوروندي. وبصرف النظر عن هذه الإنجازات فإن إمكانات اللجنة لن تكتمل وستبقى على هذه الحالة ما لم يبد الأعضاء تعهدات إضافية.

وركز رئيس اللجنة تعليقاته على التعاطي بين المجلس واللجنة، قائلاً إن ثمة حاجة إلى مزيد من التفكير وتبادل الآراء بشأن الموضوع الذي تكون فيه مشورة اللجنة أكثر قيمة للمجلس وكيف يمكن لهذا الأخير أن يعمل على أفضل نحو مع اللجنة.

وأشاد أعضاء المجلس بعمل اللجنة والقيادتين الحالية والسابقة. وقال العديد من الأعضاء إنه لئن كانت هناك قصص نجاح جديرة بالثناء، فإن اللجنة لم تحقق بالكامل المهمة التي كُلفت بها في وقت إنشائها، وأشاروا إلى الأحداث الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى كمثال على ذلك. وأوصى العديد من الأعضاء بأن على اللجنة أن تركز على الأولويات الوطنية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة وتعزيز المؤسسات الوطنية. واقترح أيضاً تعزيز التآزر بين اللجنة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة. ووجه العديد من الأعضاء أيضاً الانتباه إلى أهمية زيادة تعزيز التفاعل بين المجلس واللجنة، لا سيما عن طريق دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لتقديم المعلومات والتحليل إلى المجلس في المراحل ذات الصلة من أعماله.

وخلال جلسة تحاور غير رسمية لاحقة عُقدت في ٢٦ نيسان/أبريل، دُعي رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة ومكتب دعم بناء السلام إلى تبادل الآراء في اللجنة. وركزت الجلسة غير الرسمية على السبل العملية التي يمكن للجنة أن تساعد بها أعمال المجلس. وحصل عموماً اتفاق على أن إمكانات اللجنة لم تستغل بشكل كامل، وإن كانت هناك سبل محددة لإحراز تقدم في تولي زمام الأمور والقيادة اللازمين من جانب ممثلي البلدان المدرجة في جدول الأعمال، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في كل من اللجنة والمجلس.

مسائل أخرى

خلوة الأمين العام

في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، عقد الأمين العام الخلوة السنوية للممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن وشركائها في غرينتري إستايت بنيويورك. ونوقشت خلال الخلوة، مسائل ثلاث واسعة النطاق هي: الحدود التقليدية لحفظ السلام، وولاية بعثات حفظ السلام، والآثار الأمنية لتغير المناخ.

الإعراب عن المؤاساة في وفاة رئيسة الوزراء السابقة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مارغريت تاتشر

في ١٧ نيسان/أبريل، ولدى افتتاح المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن، التزم أعضاء المجلس دقيقة صمت حاداً على وفاة رئيسة الوزراء السابقة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مارغريت تاتشر.

جلسة اختتامية عن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

في ٣٠ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس المجلس (S/2010/507)، وهي الجلسة الاختتامية لشهر نيسان/أبريل. وقد شارك فيها ما مجموعه ٥٢ دولة من الدول الأعضاء بصفة مراقب. ودعا الرئيس أعضاء المجلس إلى إجراء تقييم دقيق لعمل المجلس خلال الشهر وتبادل الآراء بشأن السبل الممكنة لمعالجة منع نشوب النزاعات في العمل اليومي للمجلس. فالمجلس يحتاج إلى تفكير جماعي من أجل تحديد أفضل الوسائل المتاحة له لمنع النزاعات بفعالية وكفاءة.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية التي تناولها المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، حظيت مالي والجمهورية العربية السورية بمكانة بارزة.